

رفض الطعن في قضية شركة كولومبيا التي أنتجت فيلم السادات

رفض مفوض مجلس الدولة الطعن الذي تقدم به المحامي عبدالحليم رمضان في حكم محكمة القضاء الإداري الخاص بحظر استيراد أو التعامل مع الأفلام شركة كولومبيا السينمائية التي أنتجت فيلم السادات .

وكان وزير الثقافة قد أصدر قراراً بحظر استيراد أي مصنف من المصنفات الفنية التي تقوم بإنتاجها أو توزيعها شركة أفلام كولومبيا . وتضمن القرار أيضاً حظر الترخيص بعرض أي فيلم في مصر من إنتاج أو توزيع الشركة . بعد أن قامت بإنتاج فيلم السادات ، عن قصة حياة الرئيس الراحل محمد أنور السادات . وتضمن الفيلم العديد من المغالطات التاريخية . والإساءة الواضحة إلى الشعب المصري . وتشويه منجزاته ومراحل كفاحه على مختلف العصور .

رفع المحامي عبدالحليم حسن رمضان دعوى أمام محكمة القضاء الإداري يطالب فيها بإلغاء قرار وزير الثقافة . وقال في دعواه : إن هذا القرار أدى إلى حرمانه وحرمان غيره من مختلف طوائف الشعب من مشاهدة أفلام شركة كولومبيا . مما يفوت عليه الاستفادة من المعلومات التي تقدمها . ويعتبر مصادرة لحقه وحق الشعب في التزود من الثقافة من مناهلها المختلفة .



وعندما ايدت محكمة القضاء
الإدارى قرار وزير الثقافة ورفضت
ودعوى المحامى . طعن فى حكم
المحكمة لكن الدكتور حسنى
درويش مفوض مجلس الدولة
انتهى الى رفض طعن المحامى
عبدالحليم رمضان تاسيساً على أن
المصلحة التى تبرر قبول الدعوى
يجب أن تكون شخصية ومباشرة .
وبالتالى فإن المصلحة العامة التى
يشترك فيها جميع المواطنين لا تبرر
قبول الدعوى .

وقال الدكتور حسنى درويش
مفوض الدولة : أن المحامى
عبدالحليم رمضان لا يجب أن يقنع
بصفته العامة كمواطن بل يتحتم
عليه أن يضيف إليها صفة أخرى
تميزه عن غيره . وتجعله فى وضع
خاص إزاء قرار محكمة القضاء
الإدارى . بأن يكون قرارها قد مسه
وأثر فيه تأثيراً مباشراً . ولكن
الطعن الذى قدمه ضد قرار وزير
الثقافة بحظر أفلام شركة كولومبيا
لا تتوافر فيه أحد شروط قبوله وهو
شروط مصلحة الطاعن فى الطعن على
القرار .

وسوف تنظر القضية بعد عرض
رأى مفوض مجلس الدولة أمام
المحكمة الإدارية العليا خلال شهر
مارس الحالى .